بدعم من نمو القطاع غير النفطي وخطة التنمية الحكومية

تقرير: الاقتصاد القطري يحافظ على قوته رغم تراجع أسعار الطاقة

■ **توقعات بارتفاع التضخم بصورة تدريجية ليصل إلى 3.2%-3.5% خلال العامين 2016-2015**

■ **مؤشر بورصة قطر يشهد ركوداً نسبياً خلال 2015 مع وجود مؤشرات باستعادة قوته**

توقع تقرير إقتصادي متخصص إستمرار القطاع غير النفطي في دعم نمو الاقتصاد القطري بمساندة من خطة الحكومة للتنمية التي تبلغ ميزانيتها 210 مليارات دولار. ومن المتوقع أن يتراجع فائض كل من الحساب المالي والحساب الجاري خلال العامين القادمين نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط، لذا من المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو إجمالي الأصول الخارجية. ولكن من المفترض أن تظل السياسة المالية توسعية على الرغم من تراجع أسعار الطاقة وذلك تماشيا مع توجه الحكومة نحو تنمية الاقتصاد من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة ببطولة كأس العالم وما يصاحبها من مشاريع تابعة للبنية التحتية. ومن المتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعا تدريجيا متأثرا بارتفاع الإيجارات ومقيّد بالوقت نفسه بتراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والسلع الاساسية التي بدورها تعكس قوة الدولار الأميركي.

ومن المتوقع أن يحافظ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على قوته عند 6.5٪ سنوياً خلال العامين المقبلين تماشياً مع التوسع المستمر في نشاط القطاع غير النفطي. وليس من المحتمل ان يتأثر النمو بشكل ملحوظ على المدى المتوسط بالتراجع الذي شهدته أسعار الطاقة منذ شهر يونيو بنحو 45٪ لمزيج برنت و33٪ للغاز الطبيعي (حسب مؤشر البنك الدولي). ولكن من المحتمل أن يؤدي ذلك الى إعادة ترتيب أولوية بعض المشاريع الاستثمارية على غيرها.

ومن المتوقع أن ترتفع مكاسب الانتاج من القطاع غير النفطي مع تصدر قطاعات البناء والتشييد والخدمات المالية والحكومية والتجارة والضيافة بنمو بأكثر من 10٪ على أساس سنوي.

وتعدّ خطة الحكومة الخمسية للتنمية البنية التحتية من أهم محاور الاقتصاد القطري التي تبلغ ميزانيتها 210 مليارات دولار والتي ستنفق رغم ما تشهده أسعار النفط من تراجع. وقد تم منح عقود بقيمة 29 مليار دولار خلال العام 2014، أي أعلى من تلك التي شهدها العام 2013 بواقع 30٪.

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(٪ النمو السنوي)

رسم بياني توضيحي للناتج المحلي

الرسم البياني 2: اسعار الطاقه

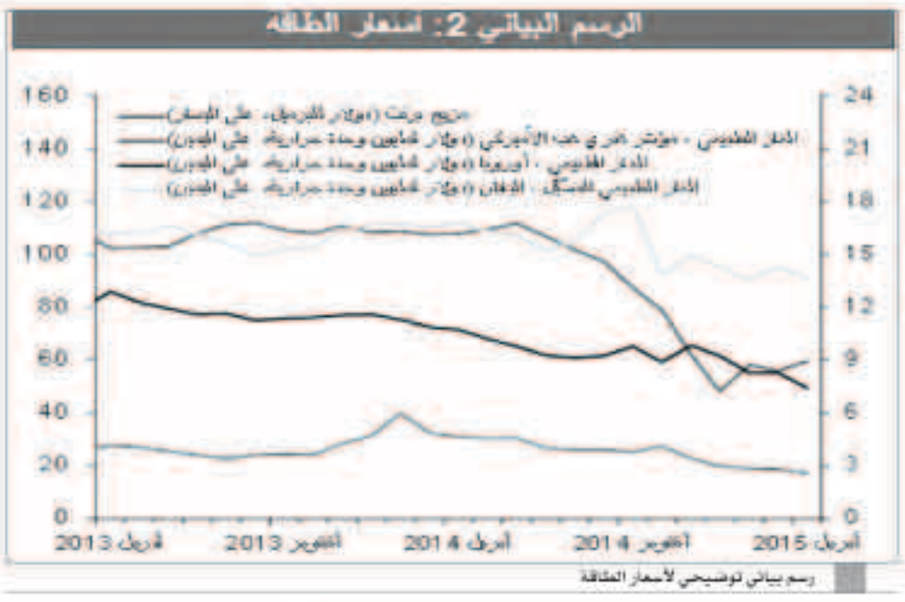

رسم بياني توضيحي لأسعار الطاقة

وتتوقع أن يشهد نشاط المشاريع قوة أكبر خلال العام 2015 على خلفية المشاريع الاستراتيجية التي تم منحها في الربع الأول من العام 2015 والبالغة قيمتها 13 مليار دولار. وتشمل تلك المشاريع مشروع السكك الحديدية القطرية بقيمة 28.8 مليار دولار ومشروع الطرق المحلية وصرف المياه بقيمة 14.6 مليار دولار. كما تشمل المشاريع الضخمة الأخرى التي من المفترض أن يتم تنفيذها خلال العامين 2015-2016 مشروع تطوير مدينة «لوسيل» الشاملة بقيمة 33.0 مليار دولار ومشروع محطة برزان لإنتاج الغاز بقيمة 10.3 مليار دولار ومشروع ميناء الدوحة الجديد بقيمة 7.0 مليارات دولار.

وقد تم توقيف العمل على مشروعي مجمع الكرانة ومجمع السجيل للبتروكيماويات البالغة قيمتهما 6.4 مليارات دولار و5.6 مليارات دولار على التوالي. وقد كان من المفترض أن يساهم هذان المشروعان بإشعاش عمليات التكرير في القطاع النفطي، ولكن تعذر العمل عليهما وسط تراجع أسعار النفط.

ومن المفترض أن يستفيد القطاع النفطي من انتاج مشروع محطة برزان للغاز الذي سيضيف 1.4 مليار قدم مكعب يوميا ما سيؤدي إلى إنعاش الانتاج خلال العامين 2015 و2016. وقد كان مشروع محطة برزان آخر مشروع تم إقراره قبل الحكم بتأجيل استخراج الغاز من الحقل الشمالي الضخم في العام 2005. ومن المتوقع أن تصل زيادة الانتاج إلى حوالي 0.2-0.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي والذي سيأتي بشكل رئيسي نتيجة زيادة مستويات انتاج المنتجات الثانوية كالمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي، إذ تفوقت تلك المنتجات على نشاط النفط كأهم منتجات الوقود السائلة.

معدل التضخم في أسعار المستهلك قد يرتفع تدريجياً

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العام ارتفاعا تدريجيا ليصل إلى 3.5٪-3.2٪ خلال العامين 2015 و2016 من 2.7٪ على أساس سنوي بحلول نهاية العام 2014. وبينما من المفترض أن يساهم الريال القطري المرتبط بالدولار الأميركي القوي في الحد من التضخم المستورد، ستساهم الإيجارات المرتفعة في زيادة الضغوطات على مؤشر معدل التضخم في أسعار المستهلك. وبلغ التضخم في الإيجارات 7.3٪ على أساس سنوي بحلول نهاية العام 2014، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع قبل زيادة توفر الوحدات السكنية. وقد أدى الزيادة في الطلب على الوحدات السكنية إلى ارتفاع أسعار العقار بنسبة كبيرة بلغت 43٪ على أساس سنوي في يناير الماضي وفق مؤشر قطر لأسعار العقار. وقد وصل التضخم في أسعار العقار في مارس الى 29.6٪ على أساس سنوي.

وقد تم تغيير قاعدة البيانات الخاصة بمعدل التضخم في أسعار المستهلك في بداية العام 2015 لتزداد عدد المكونات من ثمانية مكونات إلى إثني عشر مكوّن كما تم استبدال تاريخ الأساس من العام 2007 بالعام 2013، ووفق هذا المؤشر الجديد، فقد تباطأ معدل التضخم ليصل إلى 0.9٪ على أساس سنوي في أبريل من 1.4٪ على أساس سنوي في مارس.

تراجع أسعار الطاقة قد يؤدي إلى انكماش الفوائض المالية

من المتوقع أن يتراجع الفائض المالي للميزانية ليصل إلى 1.6٪ و2.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2015 و2016 على التوالي من النسبة المقدرة للعام 2014 عند 10.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار الطاقة وانخفاض الإيرادات النفطية بواقع 33٪ خلال العام 2015. كما سيترك التراجع في أسعار الطاقة أيضاً أثره على القطاع غير النفطي نتيجة ارتباط العديد من إيرادات عمليات التكرير النفطية والمنتجات المصنعة بأسعار الطاقة. ومع ذلك، يشهد نشاط الشركات والمشاريع انتعاشا من المفترض أن تعزز خزينة الدولة من إيرادات الضرائب.

ومن المتوقع أن تشهد المصروفات بعض الضبط، ولكن السلطات ملتزمة بخطة التنمية ومهمة تنويع الاقتصاد، الأمر الذي قد يتطلب إهتماماً أكبر وسط تراجع أسعار النفط. وقد تم توقيف بعض المشاريع التي يتعذر العمل عليها كمشروعي المجمعات البتروكيماوية. كما من الممكن إبعاد بعض المشاريع الصغيرة الأخرى.

تراجع الدين الحكومي إثر استحقاق سندات حكومية وصكوك

تراجع الدين الحكومي في العام 2014 ليصل إلى 21.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي من 34.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013. ويعكس هذا التراجع استحقاق السندات الحكومية والصكوك. وقد قامت الحكومة أيضاً بتوجيه العديد من فوائضها المالية نحو الإنفاق الاستثماري والتنموي. إلا أن نشاط إصدار الديون على هيئة أذونات وسندات لا يزال يسير على وتيرة سريعة، في الوقت الذي تقوم السلطات بالتحكم بمستويات السيولة وتطوير سوق الدين المحلي.

فائض الحساب الجاري قد يتراجع والاحتياطات العالمية تسجل تراجعا لثلاثة أشهر على التوالي منذ مارس

من المتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي الذي قد شهد قوة منذ العام 2010 ليصل إلى 4.4 من الناتج المحلي الإجمالي و3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015 والعام 2016 على التوالي. وقد أثر تباطؤ وتيرة نمو الصادرات سلبا على الاحتياطات من العملة الاجنبية في قطر والتي وصلت الى إلى 39.1 مليار دولار في شهر مارس. ولا زالت الاحتياطات منخفضة بواقع 7 مليارات دولار (أو 6.9٪) مقارنة بأعلى مستوى لها البالغ 46.1 مليار دولار في نوفمبر من العام 2014.

تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي

شهد نمو الائتمان اعتدالاً خلال العام الماضي نتيجة تباطؤ نشاط الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي، إذ تظهر البيانات الأخيرة زيادة إجمالي الائتمان المصرفي بواقع 13.3٪ على أساس سنوي خلال شهر مارس وتراجع الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي بواقع 6.4٪ على اساس سنوي. وقد خفف القطاع الحكومي من اقتراضه نتيجة فرض الحكومة عدة قوانين حازمة بشأن الاقتراض للعديد من الجهات الحكومية بينما تقوم الحكومة بسداد الدين المتراكم من خلال برنامجها المحلي لإصدار السندات. وقد تراجعت حصة القطاع الحكومي من إجمالي الائتمان بواقع 38٪ بعد أن كانت تبلغ ما يقارب 46٪ في نوفمبر من العام 2012. وقد ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي على أساس شهري خلال فبراير ومارس ما يشير إلى احتمالية استعادة الائتمان قوته.

وبالمقابل، شهد الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص قوة، مسجلا ارتفاع إلى 22.6٪ على أساس سنوي اعتباراً من شهر مارس. وقد شهدت معظم القطاعات زيادات في الائتمان تجاوزت 20٪ على اساس سنوي، من قطاع المستهلك حتى التجارة العامة والعقود. كما تبدو التوقعات للفترة القادمة جيدة جدا من حيث الفرص المتاحة لشركات القطاع الخاص للمشاركة في خطة التنمية قيل بطولة كاس العالم المزعم إقامتها في العام 2022. كما قامت البنوك أيضاً بالتوسع في نشاطها الائتماني لجهات خارجية، إذ ارتفع نمو الائتمان خارج قطر بواقع 58.8٪ على أساس سنوي في مارس ليشكل ما يقارب 11٪ من إجمالي الائتمان المصرفي.

تراجع أصول البنوك

شهدت أصول البنوك التجارية تباطؤاً ملحوظا خلال العامين الماضيين. كما تباطأ نمو الأصول الأجنبية (الإستثمارات والأموال المطلوبة من البنوك الخارجية)، فقد استقر نمو إجمالي أصول البنوك عند 280 مليار دولار اعتباراً من نهاية شهر مارس (ما يساوي 132٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مسجلا زيادة بواقع 7.6٪ على أساس سنوي.

تراجع الودائع الحكومية خلال الأشهر الماضية

تراجع نمو الودائع بشكل ملحوظ خلال العام الماضي نتيجة تراجع أسعار الطاقة وما خلفه من تأثير على ودائع القطاع الحكومي بشكل أخص. فقد سجل إجمالي ودائع البنوك نمواً بواقع 6.9٪ على أساس سنوي منذ نهاية شهر مارس، على عكس ودائع القطاع الحكومي التي شهدت تراجعا للشهر الرابع على التوالي بواقع 3.7٪ على أساس سنوي. وإثر تعقب نمو الودائع لنمو الائتمان، فقد بلغت نسبة القروض إلى الودائع 108٪ في مارس.

احتمال ارتفاع أسعار الفائدة المحلية

يتأثر مستوى أسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة الأميركية نتيجة ارتباط الريال القطري بالدولار الأميركي. ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياط الفدرالي من أسعار الفائدة قبل نهاية العام، الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة المحلية مع تأخير بواقع اشهر.

بورصة قطر تشهد أداءاً ثابتاً

شهدت بورصة قطر، التي تعتبر ثالث أكبر بورصة في المنطقة من حيث قيمة الرسملة السوقية، ثباتاً نسبياً في العام 2015 مقارنة بأسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومقارنة بأدائها خلال الأعوام الماضية. ولكن يبدو أن مؤشر بورصة قطر قد استعاد نشاطه مؤخرا ليصل إلى 12472 في الثامن عشر من مايو، مسجلاً زيادة بواقع 1.5٪ منذ بداية العام. وكالبورصات الأخرى في المنطقة، فقد تأثرت بورصة قطر بالتراجع الذي شهدته أسعار النفط وتراجع الإيرادات. وقد تراجع أيضا مؤشر بورصة قطر عن مستواه العالي في العام 2014 عندما سجل زيادة بنحو أكثر من 18٪ على خلفية ضم بورصة قطر لمؤشر مورغان ستانلي للاسواق الناشئة.

جدول يوضح أهم البيانات الاقتصادية القطرية

اهم البيانات الإقتصادية		2013	*2014	**2015	**2016
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	مليار دولار	202.7	212.1	200.5	215.4
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو السنوي	6.4	6.2	6.5	6.4
- القطاع النفطي	النمو سنوي	0.1	2.3-	0.2	0.4
- القطاع غير النفطي	النمو سنوي	11.3	12.0	9.0	9.8
التضخم	النمو سنوي	3.1	3.1	3.2	3.5
الميزانية	كنسبة من الناتج المحلي	15.6	10.8	1.8	2.2

وزير المالية اليوناني يطالب ألمانيا بـ «خطة مارشال» لإنقاذ بلاده

طالب وزير المالية اليوناني يانيس فاروفاكيس، المستشارة الألمانية انغيلا ميركل بوضع (خطة مارشال) ألمانية من اجل انقاذ اليونان من ازمة ديونها المهددة بالانفجار في حال لم تتوصل حكومة اثينا لغاية نهاية يونيو الجاري الى اتفاق مع الدائنين الدوليين.

ودعا المسؤول اليوناني في مقابلة حصرية مع القناة التلفزيونية الألمانية الاولى (إيه ار دي) انغيلا ميركل إلى اعطاء اشارة امل لليونان تساعد حكومة اثينا والشعب اليوناني.

واشار، وفقاً لوكالة انباء الكويت، في هذا الصدد الى أن خطة مارشال التي وضعتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية من اجل اعادة اعمار اوروبا والخطاب الشهير الذي القاه وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيرنس في العام 1946 في مدينة (شتوتغارت) جنوبي المانيا.

وقال فاروفاكيس ان «هذا الخطاب اعطى املا كبيرا للالمان وولد لديهم انطباعا بانهم سيستطيعون قريبا الخروج من تبعات الحرب والدمار والعودة الى حياتهم الطبيعية اذا جدوا واجتهدوا من اجل ذلك».

يذكر انه على اثينا ان تتوصل قبل نهاية يونيو الجاري الى اتفاق مع الدائنين الدوليين يضمن عدم افلاس الدولة اليونانية فيما من المقرر يكون ملف الخلاف عن ديون اليونان وازمة اليورو احد اهم المواضيع التي ستناقشها قمة مجموعة (جي 7) التي تنطلق اعمالها الاحد المقبل في المانيا.

يانيس فاروفاكيس

الزامل: 70 % من تمويل «الدرة» عبر بنوك أوروبية وسعودية

قال زامل بن عبدالعزيز الزامل رئيس مجلس إدارة شركة دُرة التنمية، إن 70% من التمويل لمشروع مصفاة الدرة لإنتاج السكر في ميناء ينبع سيكون من بنوك أوروبية وسعودية.

وأفاد الزامل بأن رأسمال الشركة يبلغ 1.1 مليار ريال، وهي تتطلع من انتاج السكر، لكونه سلعة عالمية، إلى استهداف الأسواق المحلية ثم العربية والعالمية.

وأرجع سبب اختيار ميناء ينبع لبناء المشروع، بانه ميناء صناعي متكامل البنية التحتية، ولا يضاهيه الا ميناء الجبيل، موضحا ان الجهات الحكومية وفرت للمشروع كل الاحتياجات، والمرافق مثل قنوات التبريد والمياه والصرف الصحي، والغاز وهو الطاقة الأساسية لمصنع السكر الجديد.

وقاز تحالف أوروبي بعقد إنشاء مصفاة الدرة لتكرير السكر المقرر تنفيذه في الموقع المخصص للمصفاة في ميناء الملك فهد الصناعي بمدينة ينبع الصناعية بقيمة 750 مليون ريال وخلال مدة تنفيذ محددة بـ22 شهراً.

ويقود التحالف كل من شركات Ingeniería Omega وتي إس كي TSK Group الإسبانيتين وسترا الفرنسية.

وأكدت شركة درة التنمية المالكة للمصفاة انها استكملت كافة التراخيص والإجراءات اللازمة للبدء بتشييد المصفاة والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 2500 طن يوميا من السكر الأبيض، وتقام على مساحة 150 الف متر مربع.

من جهته كشف زامل بن عبدالعزيز الزامل رئيس مجلس إدارة الشركة عن صدور موافقة وزارة البترول والثروة المعدنية المتضمنة تخصيص كميات الغاز اللازمة لمصفاة الدرة، وبموجب الموافقة ستزود أرامكو السعودية شركة الدرة بـ5.2 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، الأمر الذي سيخفض تكاليف الإنتاج ويسهل عمليات التشغيل الأساسية مؤكداً دعم الوزارة لهذا المشروع الحيوي.

«ستاندرد أند بورز» تثبت تصنيفات بنك الكويت الوطني «عند A+»

أكدت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني أن بنك الكويت الوطني في موقع قوي للاستفادة من المشاريع التنموية الضخمة في إطار خطة التنمية، متوقعة أن يحافظ البنك على قوة ربحيته ورسملته المرتفعة خلال الفترة المقبلة. وقامت ستاندرد أند بورز بتثبيت تصنيفات بنك الكويت الوطني في الأجل الطويل عند A+، بنظرة مستقبلية مستقرة، واوضحت أن نظرتها المستقبلية المستقرة تجاه تصنيفات بنك الكويت الوطني تعكس قناعتها بأن يحافظ بنك الكويت الوطني على جودة أصوله المستقرة وحصصه السوقية القوية. وقالت إن بنك الكويت الوطني في موقع قوي للاستفادة من مشاريع البنى التحتية الضخمة، متوقعة أن يحافظ البنك على قدرته على تحقيق الأرباح. كما توقعت أن يساهم كل من بنك بوبيان وبنك الكويت الوطني-مصر، وهما اكبر عضوين في المجموعة، بشكل قوي في أرباح بنك الكويت الوطني. وأكدت ستاندرد أند بورز أن بنك الكويت الوطني يتمتع بزخم أعمال قوي، بما يعكس موقعه كالبنك الرائد في الكويت، بالإضافة إلى صلابة أدائه خلال كامل الدورة الاقتصادية، وقوة جهازه الإداري، وجودة أصوله. وأشارت إلى أن بنك الكويت الوطني سيحافظ على رسملته القوية، بدعمها إصدار الأوراق المالية الدائمة الذي قام به البنك في أبريل الماضي بقيمة 700 مليون دولار، والتي ستدخل ضمن الشريحة الأولى من رأس المال، كما أنهى البنك عملية التخارج من بنك قطر الدولي. وبالتالي، أبقت ستاندرد أند بورز على تقديرها القوي لمستوى رسملة البنك وربحيته.

«سيمنس» الألمانية توقع اتفاقية بـ 8 مليارات يورو مع مصر

وقعت الحكومة المصرية، اتفاقية تعاون مع شركة «سيمنس» الألمانية، بقيمة 8 مليار يورو، في استثمارات توليد الطاقة الجديدة.

ووقع مسؤولون من الجانبين اتفاقية التعاون عقب انتهاء اجتماع الدورة الثانية للجنة الاقتصاديين الألمانية المصرية المشتركة، الذي شارك فيه كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي يزور ألمانيا حاليا، ونائب المستشارة الألمانية، سيغمار غابريل.

وقال بيان أصدرته الشركة، إنه وفقا للاتفاقية الموقعة سيتم تزويد مصر بنحو 12 حديقة لتوليد الرياح، وإنشاء 3 محطات غاز.

ووصفت الشركة اتفاقيتها مع الحكومة المصرية بأن هذه الصفقة المبرمة تعد الأكبر في تاريخ الشركة.

وقال غابريل، إن ألمانيا لا تريد إقامة علاقات تجارية مع مصر فحسب، بل ستساند مصر في تحقيق الاستقرار أيضا، فيما دعا السيسي المستثمرين الألمان لإقامة مشاريع استثمارية في مصر.